الفجوة الرقمية:

مع زيادة التطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي تدخلت تكنولوجيا المعلومات وتقنيات الاتصال في مختلف جوانب الحياة، ووصلت إلى مرحلة لم تترك مجالا من مجالات الحياة المختلفة إلا دخلته وأصبحت الحياة غير قابلة للاستغناء عنها. فأصبح قياس تقدم الدول وارتفاع مستوى دخل سكانها يعتمد بشكل كبير على تقدمها الرقمي ومقدار الفجوة الرقمية بها باعتبار عصرنا الحالي هو العصر المعلوماتي أو العصر الرقمي الذي يعتمد على المعلومات وانتاجها في صور متعددة وهائلة الحجم.

واتجه الاقتصاد العالمي الجديد أو الاقتصاد الرقمي المبني على الحصول على المعلومات والوصول لها بشكل كبير للثورة الرقمية وأصبحت العديد من الشركات التقليدية تحأول اللحاق بركب الثورة الرقمية لتحقيق النجاح والتقدم، وهذا ما يفتح آفاق جديدة في توظيف ثورة الاتصالات وما يلازمها من تكنلوجيا المعلومات.

ولكن لا نستطيع نكران وجود تفاوت بين الجماعات والدول في فرص الحصول على الثورة الرقمية، وهذا التفاوت في الفرص والتقدم ينظر إليه بمفهوم الفجوة الرقمية التي تعتبر من شيء مهم جداً في صناعة وتطبيق السياسات التي نستخدمها للتطور والارتقاء للمعرفة، فالتعرف على الفجوة الرقمية وفهمها لعمل منها فرصة للتخطيط والتنفيذ لسياسات النهضة، بما يسمح بردم هذه الفجوة والانتقال إلى مرحلة الاستثمار في المعرفة.

1.تعريف الفجوة الرقمية:

تعرف الفجوة الرقمية بأنها الفجوة التي خلفتها ثورة المعلومات والاتصالات بين الدول المتقدمة والدول النامية .وتقاس بدرجة توافر أسس المعرفة بمكونات الاقتصاد الرقمي الذي يستند إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ودرجة الارتباط بشبكة المعلومات العالمية الإنترنت وتوافر طرق المعلومات السريعة والهواتف النقالة وخدمات التبادل الرقمي للمعلومات.

عرف مصطلح **الفجوة الرقمية** في السنوات الأخيرة واستخدم للتعبير على الحد الفاصل في الوصول للمعلومات والمعرفة واستخدامها بين الدول المتقدمة والدول النامية. وظهر في بادئ الأمر في عام 1995م في الولايات المتحدة الأمريكية ، وترتبط الفجوة الرقمية بعدة أشياء تمكن من قياس العطاء الرقمي وقوته بتوظيفه في مختلف ا لمجالات، الاقتصادية، التجارية، المعلوماتية، العلمية، والمعرفية وغيرها. والفجوة التي نتحدث عنها تتمثل في التباعد الكبيرين بين العالم المتقدم المتكون من % 20من سكان العالم، وبين البلدان المتخلفة المتمثلة في 80%من سكان،

2.أسباب الفجوة الرقمية:

تواجد الفجوة الرقمية وانتشارها على النطاق العربي والنطاق العالمي يُلزِمنا بالنظر لأسبابها على النطاقين، لمعرفة أوسع وأشمل:

1.2.المستوى العالمي :

- **الأسباب التكنولوجية:** يعد سرعة التقدم التكنولوجي واحداً من أهم أسباب الفجوة الرقمية بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة. فسرعة تطور الأجهزة الذكية ونظم الاتصالات تُصعب على البلدان النامية مواكبتها. وبسبب التقدم التكنولوجي عانت الكثير من الشركات الاحتكار التكنولوجي لشركات التقنية الكبرى. بسبب ارتفاع أسعار الاستثمار في العتاد المصنع للأجهزة الذكية وبرمجياتها، مثل احتكار شركة مايكروسوفت أنظمة التشغيل (ويندوز.(
- **الأسباب السياسية:** من أهم الأسباب السياسية هيا مساندة المنظمات الدولية لطرف الدول المتقدمة التي تملك حق الفيتو، فتتجه إلى أخذ القرارات التي تصب في مصلحتها دون الالتفات للمصالح العامة لكافة الدول. سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على المعلومات عن طريق احتكارهم لمؤسسات الانترنت. التي تحتوي على البروتكولات الخاصة بتشغيل البنية التحتية والشبكات العالمية على النطاق العالمي وفقاً لمصالحها الخاصة
- **الأسباب الاقتصادية:** يعتبر ارتفاع تكلفة توطين تكنولوجيا المعلومات عاملاً أساسيا في الفجوة الرقمية. حيث تتناسب تكلفة الاتصالات بشكل عكسي مع مستوى الدخل في العالم. اختلاف سعر الاتصالات بين الدول حيث إن تكلفتها في بنغلاديش أضعاف تكلفتها في الولايات المتحدة الأمريكية. وكلما قلة تكلفتها تقل معها مميزاتها في الوصول إلى المعلومات الرقمية
- **الأسباب الاجتماعية والثقافية :**
  - محدودية التعليم أو انعدامه: فتعد الأمية من الأسباب الاجتماعية الأولى في الجهل بالعالم الرقمي وتقنية الاتصالات.
  - الإعاقات البدنية: أصحاب الهمم من المكفوفين وضعاف البصر لا يستطيعون استخدام كافة الوسائل الرقمية. لعدم مقدرتهم من رؤية المكتوب أو الحصول على التعلم التكنولوجي.
  - الفقر: قلة المقدرة المالية من القضايا المجتمعية المهمة، ومن اللازم التنويه على عدم قدرة ذوي الدخل المحدود من الحصول على الخدمات الرقمية.
  - الأمية التكنولوجية: يعاني العديد من عدم المعرفة بالأجهزة الحديثة وكيفية عملها، حتى مع قدرتهم على الوصول إليها.

2.2.المستوى العربي:

- تتجه الدول العربية إلى شراء المعلومات دون صنعها ونقلها، ولهذا استخدام تكنولوجيا الاتصالات في العالم العربي تعد ظاهرة حضرية ترتكز في المدن. وتوظف بشكل استهلاكي وترفيهي وليس تنموي وهذا يجعل الاعتماد على طرق الغرب في استغلال تكنولوجيا الاتصالات مرجعاً.

- تأخر اتجاه المدارس العربية على التعليم عن طريق تكنولوجيا الاتصالات بعقود عن العالم الغربي. الذي لم يبدأ حتى ظهور جائحة كوفيد-19 في عام 2020 واتجاه العالم بأجمعه للتعليم عن بعد.
- ارتفاع أسعار خدمات الانترنت والأجهزة الذكية بشكل مبالغ به. حتى أنها كانت من أعظم المعيقات التي واجهت العملية التعليمية والعملية عن بُعد في ظل جائحة كوفيد-19. لعدم تمكن الكثير من أولياء الأمور والعاملين في الأعمال البسيطة من توفير الأجهزة الذكية لاستمرار حياتهم ودراستهم وعملهم.

3.مؤشرات الفجوة الرقمية:

يبقى الجدال السائد حول الفجوة الرقمية منحصرا في التكنولوجيا لهذا لابد أن نشير إليها كمتغير تابع وليس مستقلا، فالفجوة الرقمية في باطنها كما في ظاهرها، لذلك يجب أن نتطرق إلى أهم مؤشراتها حتى تتضح صورتها أكثر. هناك العديد من المؤشرات تعتبر مقياسا إرشاديا تساعد الدول على تطوير سياستها وفي إطار مراعاة شاملة للمفهوم من حيث الإختلاف في إمتلاك وفي استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصلات يتطلب منا وضع مؤشرات دقيقة وشاملة ترتكز أساسا على المعطيات التالية:

- **الهياكل القاعدية:** والمتمثلة في: كثافة الشبكات الكهربائية، الاتصالات اللاسلكية، الانترنت.
- **مستوى تعليم الشعب:** الأمية، التعليم، التعود على الإعلام الآلي، عدد المؤسسات التربوية والتكوينية المختصة في الإعلام الآلي، إمتلاك لغة ثانية بالخصوص الإنجليزية.
- **التجهيزات:** عدد أجهزة الحاسوب، بنوك المعلومات، نسبة التجهيز.
- **الكفاءات والمهارات التقنية:** ثقل قطاع المعلومات والاتصال، عدد مهندسي الإعلام الآلي، أعوان الشبكات، مؤسسات الإعلام الآلي المنشأة محليا، الشركات الأجنبية.
- **قدرات الامتلاك والربط بهذه الهياكل القاعدية والتجهيزات:** الكثافة الجغرافية للحظيرة المعلوماتية، نقاط الربط بشبكة الاتصالات اللاسلكية، تحديد أماكن التجهيزات، مقدار التجهيزات.
- **الامتلاك والاستغلال الفعلي لهذا التجهيز:** طبيعة وحجم تدفق المعلومات، ممارسات المستخدمين المهنين والخواص، الطبيعة والثقل الاقتصادي لنشاطات استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

4.حلول للحد من اتساع الفجوة الرقمية:

1.4.المجال الاقتصادي:

- توفير استثمارات من جميع الجهات والقطاعات لتمويل البنية التحتية ولنبين أهمية ثورة المعلومات.
- إنشاء هيئة مخصصه من اجل تولي التخطيط لجمع الاستثمارات المختلفة لبناء مجتمع المعلومات.

- تكاتف جميع القطاعات في الدولة الواحدة لدعم الاستثمارات في مجتمع المعلومات. فلابد من تعاون القطاع الحكومي والخاص والتعاوني بل وحتى الأفراد لنشعر جميعا بالنقلة التكنولوجية.
- يجب على المؤسسات أيضا إن تدعم وتمول هذه الاستثمارات لأن تمويلهم له دور كبير في التأثير على نفوس المستثمرين وإقناعهم بأهمية مجتمع المعلومات.
- التحول للإصلاحات الاقتصادية بكل دولة بخطى سريعة من اجل تحويل الاقتصاد إلى اقتصاد السوق أو الاقتصاد التنافسي والانفتاح لتحسين النمو الاقتصادي.
- نحن بحاجة إلى تشريعات وتنظيمات قانونية تشجع الاستثمار وتدعم الاقتصاد الرقمي .

2.4. المجال التقني والعلمي:

- تخطيط شامل في مجال التعليم: هذا التخطيط يخدم فكر التكنولوجيا وثورة المعلومات فمن المفترض إدخال الكمبيوتر المراحل الأولى من التعليم الأساسي وكذلك المراحل الثانوية والجامعية بشكل موسع.
- محو أمية الحاسوب عن طريق نشر استخدام الإنترنت والتوعية بأهميته وعمل الدورات المختلفة في مجالات الكمبيوتر والتكنولوجيا والإنترنت.
- زيادة شبكة الاتصالات وتحسين نوعيتها واخذ أحدث التقنيات في مجال الاتصالات لزيادة كفائه وسرعة الشبكة العنكبوتية وتخفيض أجور استخدام الإنترنت.
- تشجيع الجامعات والمعاهد والمصانع والشركات على إجراء الأبحاث العلمية لتطوير أداء العمل والمنتجات, في محاولة لتحويل الدول العربية إلى دول منتجه للتكنولوجيا ومصدرة لها.
- تطوير فكر البرمجيات وتصميم برامج عربية ومحركات بحث تخدم اللغة العربية وكذلك تصميم مواقع عربية عالمية تساعد الباحث العربي.
- من الضروري أن يعطى جزء من ميزانية الدول العربية لتشجيع الباحثين والعلماء العرب ماديا ومعنويا وإبراز أعمالهم المبدعة والمتميزة, وضمان عدم هجرة هذه العقول إلى الخارج.
- وضع التشريعات المناسبة لضمان حقوق الملكية الفكرية وبراءات الاختراع وحفظ الحقوق الإبداعية لمبدعيها.
- لابد من تدريب الشباب على أحدث البرامج والأدوات التكنولوجية من اجل مساعدة البحث العلمي.

3.4.المجال الاجتماعي:

- إن إعداد المجتمع وتحويله إلي مجتمع المعرفة يتطلب العديد من المتطلبات نذكر منها:
- لابد من نشر الوعي لدي المجتمع بأهمية العلم والتكنولوجيا والمعرفة ولابد أيضا من معرفة أهمية الكمبيوتر والإنترنت في كافة نواحي الحياة العلمية والسياسية والاقتصادية والدينية والترفيهية.

- إشعار الشباب بأهمية جهدهم في تحقيق هدف قومي يعود بالنفع علي المجتمع ككل وينقلهم نقلة نوعية إلي أفاق التقدم والرقي.
- الشفافية في نشر المعلومات يولد لدي المجتمع الإحساس بالثقة والمسئولية تجاه وطنهم وأمتهم.
- توفير الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية لدى الأفراد في المجتمع للقضاء على الفقر الاقتصادي.
- نشر ثقافة التكنولوجيا والمعلومات لمحاربة الفقر المعلوماتى الدامغ لدي شعوبنا .
- السعي للرقي والتقدم والتعريف بالفجوة الرقمية وأثارها السلبية علي حياتنا الاقتصادية والاجتماعية.
- حماية الملكية الفكرية وكفالة حرية الرأي والتعبير والإبداع ونشر فكر الديمقراطية وفكر المشاركة في صنع واتخاذ القرار السياسي ونشر هذه الأفكار تجعل المجتمع يشعر بأهميته ويتحمل مسئوليته نحو وطنه.